تقريراً قصيراً حول هذا الموضوع يتحدث فقط عن الجانب المادي من الموضوع، فقام المجلس بكامل هيئاته برد التقرير وتحويله إلى اللجان الأخرى في المجلس، وبخاصة لجنة الرقابة وحقوق الإنسان، التي كنت أرأسها، وأشركنا معنا لجاناً أخرى كلجنة الموازنة واللجنة القانونية.

ويتابع خريشة: في اليوم الذي نوينا أن نسافر للقاهرة لبحث الموضوع ظهر على التلفزيون الإسرائيلي القناة العاشرة فيلم يتحدث عن الإسمنت، ويأتي على ذكر أسماء مسؤولين فلسطينيين من بينهم رئيس الوزراء أحمد قريع، والوزير جميل الطريفي، ويتحدث عن قضايا سابقة كجبل أبو غنيم. في هذه الأثناء أكدنا لوكالات الأنباء أن قريع ليس طرفاً في الموضوع، وأن هدف إسرائيل إيصال رسالة لأوروبا حيث كان قريع «يحارب الجدار»، بأن من يتحدث عن الجدار هو نفسه متورط في بنائه.

وثائق صحافية كافية للإدانة

ذهبنا للقاهرة والتقينا بالصحافيين من صحفية العرب الناصرية، وفوجئنا أن هؤلاء الصحافيين لديهم من الوثائق ما يكفي للإدانة، وقالوا لنا نحن في البداية كان همنا البحث عن مجريات عملية تطبيع تحصل في القاهرة، ليصلوا للحقائق التالية: هناك يهودي يحمل جواز سفر ألماني، اسمه بلنسكي، يبلغ من العمر ٧٠ عاماً دفع ملياري دولار لمحوا آثار الانتفاضة على الاقتصاد الإسرائيلي، وتربطه علاقات متينة مع جيش لحد في جنوب لبنان، ويملك عدداً كبيراً من الشركات الموجود معظمها في حيفا، كان يتردد في فنادق القاهرة ويذهب بجولات إلى مصانع الإسمنت المصرية، ما مكنه من استيراد كميات كبيرة، وبخاصة من مصنع بني سويف لتطابق مواصفات هذا المصنع مع البورت لاند البريطانية، وهي مواصفات متطابقة مع المواصفات الإسرائيلية، وعندما طرح هذا الموضوع في الإعلام المصري تدخلت بشكل أو بآخر جهات مصرية وأوقفت عمليات توريد الإسمنت لهذا اليهودي.

عند ذلك بدأ بلنسكي بالبحث عن آخرين يساعدونه في مهمته، ووجد ضالته في عدد من الشركات الفلسطينية على اعتبار أنه كان يتعامل معها في السابق في مواضيع اقتصادية أخرى، ما دعا هذه الشركات إلى أن تتهافت على الحصول على تصاريح استيراد للإسمنت المصري من وزارة الاقتصاد الوطني، التي لم تبخل بذلك. هذه الشركات ذهبت لمصانع الإسمنت المصري وبدأت بالحصول على كميات من الإسمنت على أساس تخصيصه للأراضي الفلسطينية، في حين ينقل الإسمنت من المصنع المذكور إلى معبر العوجا على الحدود المصرية، ومنها إلى المعبر الإسرائيلي «نتسانا»، وفي الطريق بينهما تتم نقل ملكية البضاعة من أصحابها الفلسطينيين إلى الإسرائيلي «زائيف بلنسكي» الذي يقوم بدوره بنقلها داخل «الخط الأخضر».

ويقول خريشة: لدينا وثائق في هذا الموضوع، وشريط فيديو مصور لأرقام هذه السيارات، وحصلنا أيضاً على كل وثائق الاستيراد ونقل واستلام البضاعة الخاص بشركات النقل مكتوب فيها اسم ورخصة السائق، والتصريح، والحمولة، وفي الوقت نفسه مصدر البضاعة، بالإضافة إلى شيكات دفعت في فرع بنك التوفيقية في القاهرة، وورقة من وكيل تجاري اسمه عبد الحي، وفيها أن هذه البضاعة جاءت إلى إسرائيل باسم شركة «بتومان» في راس العين، ومكتوب عليها أنها جاءت من شركة الطريفي للباطون الجاهز. عدنا للقاهرة والتقينا بممثل شركة جمعة قنديل الطريفي وبآخرين، وبسفير فلسطين في القاهرة الذي طلبا منه أن يطلب تقريراً من شركة الإسمنت المصرية لمن أعطوا هذه البضاعة، وعدنا إلى فلسطين لنعمل للقاء واستجواب بعض المعنيين، كرئيس الوزراء، ووزير الاقتصاد، ووزارة المالية (الضرائب والجمارك)، ومسؤولي الشركات المعنية، وقدما تقريرنا للمجلس التشريعي.

وإضافة إلى ما ذكر نشرت مواقع على الإنترنت معلومات أكثر تفصيلاً، منها أن شركة الطريفي للباطون الجاهز قامت بالفعل باستيراد الإسمنت المصري خلال الشهور الماضية لحساب «بلنسكي» ففي تشرين الأول الماضي، وبالتحديد في يوم ٢٧ منه، خرج من منفذ العوجا ٣٦ طن أسمنت سائب عادي بسيارة نقل رقم ٧٢٠٥٦/٢١١٩٧، تملكها شركة إسلام، ومن منفذ العوجا أيضاً خرجت كميات أخرى لا حصر لها منها ٤٧ طن أسمنت سائب من شركة مصر بني سويف، وحملتها سيارة رقم ٢٤٩٥/٨١.

تقرير هيئة الرقابة

ويقول خريشة: كلجنة رقابة خاصة في هذا الموضوع لم نستطع إثبات أن ذلك الأسمنت ذهب للجدار العنصري. إنما أثبتنا أنه ذهب لاستخدامه في السوق الإسرائيلية. وسواء ذهب للجدار أو للاستيطان أو المستوطنين فقد انحرف عن غاياته التي جاء من أجلها، على اعتبار أن ذلك يقدم في إطار نظام الكوتا للشعب الفلسطيني بأسعار مخفضة جدا لبناء بيوت الشعب الفلسطيني المهدمة، لكن هناك وثيقة مؤرخة بتاريخ ٢٠٠٣/١١/٩ موجهة إلى السيد الرئيس من قبل رئيس هيئة الرقابة العامة في السلطة الفلسطينية، جرار القدوة، يقول بها في المادة الأولى: إن «أحد أذون الاستيراد وبقيمة ٢٠ ألف طن أسمنت، وقعت في منزل جميل الطريفي من قبل ماهر المصري وزير الاقتصاد»، وفي البند الثالث يقول تبين أن هذا الإسمنت الذي يدخل عبر معبر العوجا وينقل إلى داخل «الخط الأخضر» يستخدم في بناء صبات جدران استنادية باطونية للجدار الفاصل، والوثيقة موجودة ضمن إحدى مرفقات التقرير الخاص الذي رفعه المجلس التشريعي.

وزير الاقتصاد يرد: مش عارف من وين بيجيبو هالكلام!!

وفي حديث خاص، أدلى به لـ«آفاق برلمانية»، أكد ماهر المصري، وزير الاقتصاد الوطني، أن هناك جهات عدة استهدفته شخصياً، من خلال محاولات توريطه في قضية الإسمنت المصري، مشيراً إلى أن لهذه الجهات «أسبابها التي يعرفها جيداً، والتي لا يريد الخوض فيها».

وقال المصري: لقد تم وضع اللوم عليّ بطريقة لا تتناسب ودور الوزارة، الذي يقتصر على إصدار رخص استيراد ليس إلا، وبالتالي فوزارة الاقتصاد الوطني ليست جهة رقابية، مشيراً إلى أنه ومنذ حزيران ٢٠٠٣، أي قبل الكشف عن قضية الإسمنت في الصحافة المصرية، كان قد قرر تشكيل لجنة لدراسة طلبات «الكوتا» بكافة أنواعها، بعد ملاحظته بأن ذلك كان يتم عبر موظف واحد في الوزارة، بحيث تقوم اللجنة برفع توصياتها له، كخطوة لتحقيق «الشفافية»، لافتاً إلى أن التجاوزات الحاصلة فيما يتعلق بتسريب الإسمنت المصري إلى إسرائيل كان في فترة حكومة الطوارئ.

وأضاف المصري: فور اختياري وزيراً للاقتصاد في الحكومة الحالية، بدأنا البحث بمشاركة دائرة الجمارك والمكوس، من خلال تشكيل لجنة مشتركة، تبين لها أن هناك شركتين فقط (الطريفي في الضفة وانتصار بركة في غزة)، غيرتا ملكية البيان الجمركي قبل دخول الإسمنت إلى معبر العوجا، وهو معبر إسرائيلي لا تمثيل فلسطيني فيه، مشيراً إلى أن الفواتير التي تقدمت بها إحدى الشركتين، وحسب تقرير اللجنة المشتركة، حملت اختلافاً واضحاً في تواريخ الشراء والبيع ومصدر البضاعة، في حين امتنعت الأخرى عن إبراز فواتيرها، ما من شأنه أن يثير الشكوك حولهما، في حين كان الاستيراد مباشراً لبقية الشركات التي ورد اسمها في تقرير التشريعي، مشيراً إلى أن الكمية المشكوك في تسريبها إلى إسرائيل لا تتعدى ١٤٥٠٠ طن كحد أقصى، وذلك في حال كانت جميع «فواتير المقاصة» غير سليمة.

ويعبر المصري عن استهجانه من الاتهامات التي وجهها تقرير التشريعي له بالتقصير، على الرغم من الإجراءات العديدة التي قام بها، ومنها إصداره قراراً يمنع، وتحت أية ظروف، تغيير ملكية البيان الجمركي للبضائع المستوردة بطريقة «الكوتا»، فيما تقدمت وزارة المالية الفلسطينية بطلب لنظيرتها الإسرائيلية بأن يشمل هذا القرار جميع البضائع المستوردة، لكن الرد الإسرائيلي لم يرد بعد على هذا المطلب الذي يتعارض مع الاتفاقات الاقتصادية المبرمة بين الطرفين. ويقول: ادعوا أن الوزارة تستمر على الرغم من قراراتها السابقة في إصدار تراخيص لاستيراد الإسمنت، كان آخرها في شباط ٢٠٠٤ لشركة الوحيدي، التي اتضح أنها لم تتقدم أصلاً بأية طلبات للاستيراد، ما دعا المجلس إلى تصحيح الخطأ، والاعتذار للشركة عبر وسائل الإعلام المحلية المختلفة. ومن ثم جرى الحديث عن شركة الوحدة، التي لدى دائرة الجمارك ما يثبت أنها استوردت ٥٥٠٠ طن بشكل مباشر، وفق ١١ بياناً جمركياً، ما يبين عدم دقة المعلومات التي بنت على أساسها لجنة التشريعي قرارها.

وفي رد على سؤال حول ما ورد مما تم تسريبه من تقرير هيئة الرقابة بأن الوزير المصري وقع على إذن للاستيراد لشركة الطريفي للباطون الجاهز في منزل الوزير جميل الطريفي، قال: «هذا حكي فاضي .. مش عارف من وين بيجيبو هالكلام الفالصو».

سفر نوفل يثير الشبهات

ويتابع المصري: كما أشرت سابقاً، فقد قمت بتشكيل لجنة في حزيران ٢٠٠٣ لدراسة طلبات الاستيراد وفق نظام «الكوتا»، مكونة من أربعة أشخاص يشتهرون بنزاهتهم ومهنيتهم، وأنا لا أوقع على أية طلبات للاستيراد إلا بعد توصيتهم، وبالتالي فإن رخصة الاستيراد تصدر عن هذه اللجنة وليس عن مكتب الوزير. ما يبين كذب وافتراء من يدعون بأنني قمت بتوقيع مثل هذه الرخص في منزل الطريفي أو غيره.

وعن الأنباء التي تروج لتورط المدير العام لوزارة الاقتصاد، عبد الحفيظ نوفل، قال المصري: أنا لا أتهم أحداً، لكن التقرير الذي أعدته لجنة وزارة الاقتصاد ودائرة الجمارك والمكوس، والذي رفع إلى رئاسة الوزراء، يشير إلى أنه، وأثناء فترة «حكومة الطوارئ»، كان من المفترض أن يسافر نوفل في مهمة رسمية إلى دبي، إلا أنه غير وجهته إلى مصر، ودون التنسيق مع أيٍّ من مسؤوليه في تلك الفترة، ويبدو أن اللامصداقية في الإجابات، التي لمستها اللجنة لدى نوفل حول أسباب توجهه إلى مصر بدلاً من دبي، وورود اسمه واسم معالي الأخ جميل الطريفي، الذي تواجد في مصر وقتها أيضاً، في الأنباء التي تحدثت عن قضية الإسمنت في الصحف المصرية أولاً، يثير الشبهات حول دور نوفل في هذه العملية.

ويعود المصري، ويؤكد: أنا لست قاضياً، ولا أتهم أحداً ... هذا ما ورد في تقرير اللجنة، وأنا أنقله بكل أمانة ... صحيح أن هناك محاولات لتشويه صورتي والإساءة لي، لكن لا بد أن يبان الحق .. عموماً أنا أقدر دور المجلس التشريعي في الرقابة لما فيه مصلحة الجميع، لكن أدعو الجميع إلى تحري الدقة، قبل توجيه أي لوم أو اتهام بالتقصير، أو ما شابه.

تقصير في المتابعة التنفيذية والقضائية لم تأخذا دوريهما

ويؤكد خريشة أن السلطة التنفيذية والقضائية لم تأخذا دوريهما كما يجب، فكل الذي قام به رئيس الوزراء، هو إجبار نوفل، مدير عام وزارة الاقتصاد الوطني على كتابة رسالة إلى مصنع إسمنت بني سويف يطالبه فيها بوقف رخص الاستيراد الخاصة بشركتي الطريفي وانتصار بركة في غزة، بشكل مؤقت، لتعود الأمور إلى حالها ويستمر العمل في الاستيراد، بعد يومين فقط، كما أن هيئة الرقابة العامة لم تتابع موضوع الأسمنت .. ويقول: للأسف علمنا ذلك من وسائل الإعلام، وليس من مصادر حكومية فلسطينية، وتحديداً من هيئة الرقابة، لأن جرار القدوة، رئيسها، لا يكتب تقاريره إلا للرئيس، ويحجبها عن المجلس التشريعي.

وعبر د. الكرنز، في حديث هاتفي معه، قبل أيام، عن تشاؤمه من اتخاذ قرار حاسم من قبل النائب العام، مشيراً إلى أن القوانين ليست هي المرجعيات الحاكمة هنا. هناك مرجعيات أخرى، يبدو أنها غير معنية بتحريك الموضوع.

تتمة/ الاحتلال وغياب دور المؤسسة

وقيادات الأجهزة الأمنية والحكومة والمجلس التشريعي، دون أن يلمس المواطن العادي شيئاً على الأرض، ودون أن يجد تفسيراً لكل ما يحصل، وهو يرى أن اكثر المتحمسين للإصلاح وإنهاء حالة الفساد هم الذين وقفوا على الدوام في وجه أية جهود للإصلاح، واستخدموا كل ما بجعبتهم من قوة ونفوذ وسطوة لقمع من ينادون به. فهل أصبحت الدعوة لمحاربة الفساد موضة يركب موجها كائن من كان من أجل خلق حالة من الإرباك يتستر وسط غبارها بما يحقق استمرار وجوده ومصالحه.

شخصيات فلسطينية من خلفيات مختلفة من اليمين واليسار ومن مؤسسات رسمية وأهلية، حاولت انطلاقاً من مواقعها وتجاربها المختلفة تشخيص الحالة الفلسطينية الراهنة وأسباب الأزمة المعاشة وسبل الخروج من الأزمة وصولاً إلى تحقيق إصلاح حقيقي في الحياة الفلسطينية. اختلفت أحياناً في بعض التفاصيل، لكنها التقت عند ضرورة وجود المؤسسة القادرة على إدارة الحياة الفلسطينية وتفعيل دور القضاء والمجلس التشريعي في المساءلة والمحاسبة كشروط ضرورية لتعزيز الصمود الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، بعيداً عن التدخلات الخارجية والمطالبات «المريبة» بالإصلاح وفقاً للمفهوم الأميركي الإسرائيلي.

ضغوط عنيفة من الخارج وسوء إدارة من الداخل

جمال الشوبكي، وزير الحكم المحلي، عضو المجلس التشريعي رأى أن ما تشهده الساحة الفلسطينية من توتر وفوضى هو تعبير طبيعي عن غياب القانون ومبدأ المحاسبة وعدم توزيع الصلاحيات وفقا للقانون، إضافة إلى الوضع الجديد الذي أوجده الاحتلال الاسرائيلي من خلال العدوان والحصار.

وقال الشوبكي: إن الوضع الفلسطيني برمته يعاني من أزمة بنيوية ناتجة عن عوامل عدة، أوصلت الأمور إلى ما هي عليه الآن، ومنها الاحتلال الاسرائيلي والعدوان، وعدم قيام السلطة باحترام القانون، وغياب مبدأ المحاسبة، وعدم تحديد صلاحيات الأجهزة الأمنية وبروز برامج سياسية مختلفة على الساحة، إلى جانب الأزمة الداخلية التي تعاني منها حركة «فتح» من غياب للعمل الديمقراطي والنزاع بين أجيالها المختلفة.

أما مصطفى البرغوثي، سكرتير المبادرة الوطنية، فاعتبر أن الخلل يكمن في النظام السياسي الفلسطيني ككل، وفي طريقة الإدارة والنهج الذي يتبع الطريقة الفردية، وعدم وجود قيادة جماعية، وعدم وجود منهج سليم، وهو ما أدى إلى استشراء سوء الإدارة وعدم الكفاءة، إضافة إلى غياب سيادة القانون، وانعدام المؤسسة، إلى جانب عدم إجراء انتخابات دورية، ما أشعر الجميع بعدم وجود مساءلة، بما في ذلك أعضاء المجلس التشريعي الذين استراحوا على الوضع الراهن.

ويتفق مع هذا الرأي النائب عزمي الشعيبي الذي عزا الأزمة إلى النظام السياسي ككل وطريقة الإدارة التي تعتمد على التدخل المباشر في كافة القضايا وحل الإشكالات واسترضاء الناس من خلال الصرف المالي والتعيينات، والترقيات، وتلبية احتياجات الأجهزة الأمنية المباشرة.

وأضاف: هذه الطريقة لم تعد قادرة على تحمل الأعباء والمهام المناطة بها، وذلك بفعل ازدياد الاحتياجات المباشرة للشعب بفعل سياسة التدمير الممنهجة، وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية، وحصار